

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٥٨)

إدارة الدين العام المحلى
وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر

يوليو ٢٠٠٢

تقديم

تصدر هذه السلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) عن معهد التخطيط القومى فى إطار إتاحة نواتجه الفكرية العلمية لتخذى القرار فى مختلف مواقع العمل الوطنى .. وللباحثين والدارسين وغيرهم من المهتمين بقضايا التخطيط والتنمية وصولاً إلى احتلال جمهورية مصر العربية موقعها اللائق بتاريخها ومكانتها على المستويات القومية والإقليمية والعالمية .

وتأتى هذه السلسلة فى إطار مهمة المعهد الأصيلة فى البحث و المشورة حول كل ما يتعلق بإعداد خطط التنمية الشاملة فى جمهورية مصر العربية و المساهمة فى اقتراح السياسات والحلول لما يعترض مسارات وأبعاد التنمية من مشكلات و ما تطمح إليه من منجزات. ومن ثم تقدم سلسلة (قضايا التخطيط و التنمية) نتاج جهود فرق بحثية علمية من داخل المعهد ، مع بعض خبرات الثقة من خارجه فى دراسة الموضوعات التى يتفق عليها فى خطة البحوث السنوية للمعهد .

ولا يسعنا إلا أن ندعو القارئ الكريم إلى الاستفادة القصوى مما بين يديه فى هذه الدراسة ، وأن يسهم معنا فى إثراء العمل البحثى بالمعهد من خلال تعليقات علمية رصينة ومشاركته لنا فى حلقات البحث و النقاش كلما أعلن المعهد عن شىء منها فى حينه وطبقاً لخطة العمل به .
ولندعو الله جميعاً أن يوفقنا إلى خدمة قضايا تقدم وطننا الغالى ورفاهية مواطنيه .

ا.د. محمود عبد الحى صلاح

مدير معهد التخطيط القومى

فريق البحث

(الباحث الرئيسي)	أ.د. السيد عبد العزيز دحية
مستشار - مركز التخطيط العام	أ.د. سهير أبو العينين
الخبير - مركز التخطيط العام	د. نيفين كمال

الفريق المعاون

باحث - مركز التخطيط العام	أ. محمد حمدى المسلمانى
باحث م. - بمركز التخطيط العام	أ. داليا رضا العدل
باحث مساعد بمركز التخطيط العام	أ. نيفين عبد العزيز حسين

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة
٥	الفصل الأول تطور الدين العام المحلى فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠/٨٩ - ٢٠٠٠/٢٠٠١)
٢	مقدمة
٥	١-١ تطور حجم الدين العام المحلى
١١	٢-١ تطور هيكل الدين العام المحلى
١٧	٣-١ تطور أعباء خدمة الدين العام المحلى
٢٣	٤-١ أسباب تزايد حجم الدين العام المحلى
٢٨	الفصل الثانى آثار الدين العام المحلى على الادخار والاستثمار والنواتج
٢٨	تمهيد
٣٠	١-٢ آثار الدين العام المحلى فى الآجل القصير
٣٠	٢-٢ آثار الدين العام المحلى فى الآجل الطويل
٣٣	٣-٢ قياس آثار الدين العام المحلى على الاقتصاد فى مصر
٣٨	٤-٢ نظرة مستقبلية
٤٣	الفصل الثالث نحو ترشيد إدارة الدين العام المحلى فى مصر
٤٤	مقدمة
٤٥	١-٣ الأهداف الرئيسية لإدارة الدين العام المحلى
٤٧	٢-٣ مجالات وإمكانيات إدارة الدين العام المحلى وتخفيف أعبائه
٤٧	١-٢-٣ تنمية الإيرادات الجارية والرأسمالية بالموازنة العامة للدولة
٤٩	٢-٢-٣ ترشيد الإنفاق العام
٥٠	٣-٢-٣ بعض الاعتبارات العامة الواجب مراعاتها عند محاولة تخفيض عجز الموازنة
٥٣	٤-٢-٣ تقليل تكلفة وأعباء الدين العام المحلى من خلال إعادة هيكلته
٦٢	الخلاصة والتوصيات
٦٩	قائمة المراجع

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
١	تطور الدين العام المحلى خلال الفترة (١٩٩٠/٨٩ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)	٦
٢	بعض مؤشرات الدين العام المحلى خلال الفترة (١٩٩٠/٨٩ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)	٩
٣	تطور هيكل الدين الحكومى خلال الفترة (١٩٩٠/٨٩ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)	١٢
٤	تطور هيكل موارد بنك الاستثمار القومى (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)	١٥
٥	تطور أعباء خدمة الدين العام المحلى وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)	١٨
٦	نسبة أعباء خدمة الدين العام المحلى للحجز الجارى وعجز التحويلات الرأسمالية خلال الفترة (١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠٠/٩٩)	٢١
٧	المتغيرات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)	٣٦
٨	أثر الدين العام المحلى على الاستثمار والنتاج خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)	٣٧

فهرس الأشكال الببانبفة

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
٧	تطور الدين العام المحلي خلال الفترة (١٩٩٠/٨٩ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)	١
١٣	تطور هيكل الدين الحكومي خلال الفترة (١٩٩٠/٨٩ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)	٢
١٦	تطور هيكل موارد بنك الاستثمار القومي خلال الفترة (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)	٣
١٩	تطور أعباء خدمة الدين العام المحلي خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)	٤

المقدمة

مقدمة

تزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة بإدارة الدين العام المحلى نظرا للتزايد المستمر في حجمه كنتيجة للتزايد المستمر في الإنفاق العام الجارى منه والاستثمارى وعدم زيادة الموارد العامة بالموازنة بذات القدر لمواجهة أو لمواكبة هذا التوسع في الأنفاق العام .

وبطبيعة الحال يؤدي زيادة الإنفاق العام عن الموارد العامة إلى ظهور مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة ، الأمر الذى تضطر معه الحكومة إلى الاقتراض لتغطية هذا العجز سواء من المصادر المحلية أو حتى من المصادر الخارجية .

ومع تزايد تكلفة بعض مصادر الاقتراض ، تزداد أعباء خدمة الدين من فوائد وأقساط من سنة لأخرى حتى أصبحت فوائد الدين العام المحلى تمثل ثانى أكبر بند من بنود الإنفاق الجارى في الموازنة في السنوات الأخيرة . وهذا يعنى بالتبعية اقتطاع أجزاء متزايدة من الموارد العامة في الموازنة لمواجهة أعباء خدمة الدين العام المحلى بدلاً من توجيهها لتمويل الإنفاق الاستثمارى بما له من آثار إيجابية على إمكانيات ومعدلات التنمية في الاقتصاد القومى . بعبارة أخرى يؤدي ارتفاع أعباء الفوائد على الدين العام الداخلى إما إلى ضآلة ما يقدر في الموازنة من فائض في المنطقة الجارية أو إلى تحول هذا الفائض إلى عجز عندما تعجز الموارد الجارية عن تغطية كل بنود النفقات الجارية شاملة تلك الفوائد . هذا العجز في المنطقة الجارية يزيد من مشكلة العجز الكلى في الموازنة - أو في الميزانية أو الحساب الختامى عند إضافته للعجز المستمر في الموازنة الاستثمارية .

وانطلاقاً من ذلك ولتعدد آثار تزايد أعباء الدين العام المحلى على كثير من المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد القومى يستهدف هذا البحث دراسة تطور حجم هذا الدين خلال الفترة ٩٠/٨٩ - ٢٠٠٠/٢٠٠١ وأسباب هذا التطور سواء بسبب استمرار العجز في الموازنة أو من ناحية هيكل الدين العام أو مصادره أو أعباء خدمته والآثار المختلفة لهذا الدين وأعبائه على بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل الاستثمار والادخار وإمكانيات النمو . الخ .

وفي ضوء هذا التحليل يستعرض البحث مجالات وإمكانيات زيادة فعالية إدارة الدين العام المحلى بدءاً من العمل على علاج الأسباب التى أدت إلى ارتفاعه خلال فترة البحث إلى استعراض بعض المقترحات الخاصة بتقليل أعبائه حتى يمكن تقليل ما قد يكون لذلك من آثار سلبية على الاقتصاد القومى .

وبناءً عليه يشتمل البحث على ثلاثة فصول أساسية يناقش الفصل الأول منها تطور حجم الدين العام بمفهوميه الضيق والواسع خلال فترة ١٩٨٩/٩٠ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الاقتصادية كالتأثير الإجمالي وتطور نصيب الفرد من الدين العام المحلي ٠٠ الخ ، وتطور أعباء خدمة هذا الدين وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية ٠

أما الفصل الثاني فيناقش الآثار المحتملة للدين العام المحلي على الاستثمار والادخار والتنمية من خلال استخدام نموذج مبسط للحسابات القومية ٠

وأخيراً يناقش الفصل الثالث أهمية إدارة الدين العام المحلي وأهدافها وإمكانيات ومجالات ترشيد وزيادة فعالية تلك الإدارة من أجل تحقيق الموازنة الممكنة بين الأهداف التمويلية لهذا الدين وتحجيم أعبائه على الاقتصاد القومي من خلال عرض مجموعة من السياسات والمتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك ٠

هذا بالإضافة إلى خاتمة توجز أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث ٠ وقد تم الاعتماد في هذا البحث على أسلوب التحليل الإحصائي الاقتصادي لما توفر لدى فريق البحث من بيانات خاصة بموضوع البحث مع التركيز على أدبيات النظرية الاقتصادية في هذا التحليل ٠

ويود فريق البحث أن يشير إلى بعض الصعوبات التي واجهت البحث وأهمها عدم توافر بعض البيانات الضرورية للتحليل بالتفصيل أو الحداثة اللازمة من أجل إجراء تحليل متعمق لمختلف الجوانب المباشرة وغير المباشرة المتصلة بموضوع الدين العام المحلي وآثاره على الاقتصاد القومي ٠ إلا أنه على الرغم من ذلك أمكن الاستعانة بالعديد من المصادر للتوصل إلى صورة عامة توضح أهم اتجاهات تطور هذا الدين وآثاره والمجالات الأساسية لزيادة فاعلية إدارته مما قد يفسح المجال لمزيد من الدراسة والتحليل لهذا الموضوع الهام ٠

الفصل الأول

تطور الدين العام المحلى فى مصر

خلال الفترة (١٩٨٩/١٩٩٠ - ٢٠٠٠/٢٠٠١)

الفصل الأول (*)

تطور الدين العام المحلى فى مصر

خلال الفترة (١٩٨٩/١٩٩٠ - ٢٠٠٠/٢٠٠١)

مقدمة :

يتناول هذا الفصل تطور حجم الدين العام المحلى خلال الفترة (١٩٨٩/١٩٩٠ - ٢٠٠٠/٢٠٠١) حيث يتم تحليل تطور هذا الدين عبر فترة زمنية حوالى عشر سنوات ، متضمنة بداية تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى فى عام ١٩٩١ أو ما يسمى ببرنامج الإصلاح الاقتصادى . ويتم تحليل تطور هذا الدين من كافة جوانبه سواء من ناحية حجمه (رصيده) أو هيكله أو أعباء خدمته من فوائد وأفساط ، وكذلك علاقة تطور هذا الدين ببعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة محل البحث مثل الناتج المحلى الإجمالى والاستثمار الحكومى والإنفاق العام والإيرادات العامة وعجز الموازنة العامة للدولة . ثم يتم محاولة رصد أسباب تزايد حجم هذا الدين خلال الفترة محل البحث من التحليلات والمؤشرات سابقة الذكر .

١-١ تطور حجم الدين العام المحلى:

يتكون الدين العام المحلى بمفهومه الضيق من مديونية القطاع الحكومى ومديونية الهيئات الاقتصادية ، أما مفهومه الواسع فيضاف إلى المديونيتين السابقتين صافى مديونية بنك الاستثمار القومى . بعض طرح قروضه إلى كل من الحكومة والهيئات الاقتصادية . وتتكون مديونية الحكومة من إصدارات أذون الخزانة وسندات وقروض من بنك الاستثمار القومى وصافى أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفى . أما مديونية الهيئات الاقتصادية فهى قروض من بنك الاستثمار القومى ومن الجهاز المصرفى .

يوضح الجدول رقم (١) أن الدين العام المحلى (بمفهومه الضيق) قد زاد خلال الفترة (١٩٩٤/٩٣ - ٢٠٠١/٢٠٠٠) بحوالى ١١٣,٤% بمتوسط سنوى ١١,٤% وهو معدل نمو أعلى من متوسط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال نفس الفترة بالأسعار الجارية (٥٩%) (تم استبعاد السنوات السابقة على عام ١٩٩٤/٩٣ لوجودها بعض الأرقام غير المنطقية بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى والأسعار الجارية ، وكذلك بالنسبة لأرقام الدين فى عام ١٩٩١/٩٠) ، وإن كانت قيمة التغير فى هذا الدين أقل من قيمة العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة فى بداية الفترة محل البحث بإستثناء عام ١٩٩١/٩٠ ، ثم أخذت فى الاقتراب من قيمة هذا العجز فى نهاية الفترة . كما زاد متوسط نصيب الفرد من هذا الدين من ١٢٥٨,٤ جنيهاً فى عام ١٩٩٠/٨٩ إلى ٣٦٦٨ جنيهاً فى عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ، وذلك بمعدل نمو

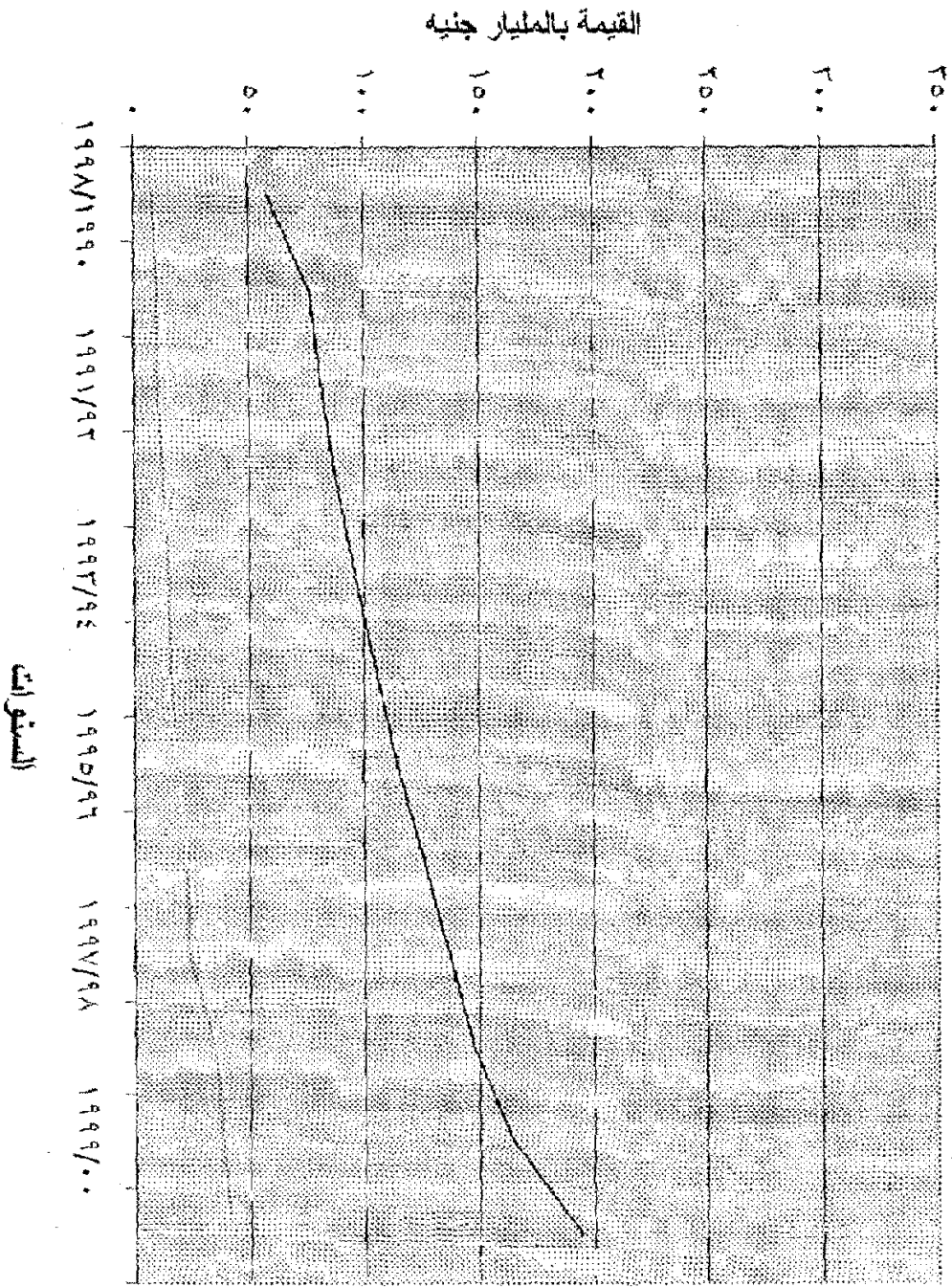
(*) قام بإعداد هذا الفصل د. ليفين كمال الحبير بمركز التخطيط العام

جدول رقم (١)
تطور الدين العام المحلي خلال الفترة (١٩٩٠/٨٩ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)

القيمة بالمليل جنيه	متوسط نصيب الفرد من الدين العام اجمالي (تقويمه الواسع) بالطنية*** (أ)	متوسط نصيب الفرد من الدين العام اجمالي (تقويمه الضيق) بالطنية*** (ب)	عدد السكان بالمليون نسمة* (١)	الدين العام اجمالي (تقويمه الواسع) (٥)	صافي مدفونية بنك الاستثمار القومي* (٤)	الدين العام اجمالي (تقويمه الضيق) (٣)	مدفونية الهيئات الاقتصادية (٢)	الدين الحكومي (١)	السنة
	١٤٣٥,٧	١٢٥٨,٤	٥٢,٨٨٦	٧٥,٩٢٩	٩,٣٧٥	٦٦,٥٥٤	٨,٤٦٦	٥٨,٠٨٨	١٩٩٠/٨٩
	١٧٨٤,١	١٥٨٠,٣	٥٤,٤٣٧	٩٧,١٢٣	١١,٠٩٤	٨٦,٠٢٩	١٠,١٥٩	٧٥,٨٧٠	١٩٩١/٩٠
	١٨٩٦,٤	١٦٢٧,٠	٥٥,٨٩٣	١٠٥,٩٩٦	١٥,٠٥٨	٩٠,٩٣٨	٩,٧٣١	٨١,٢٠٧	١٩٩٢/٩١
	٢٠١٤,٥	١٧٦٧,٨	٥٦,٤٣٤	١١٣,٦٨٨	١٣,٩٢٢	٩٩,٧٦٦	١٢,٤٣٨	٨٧,٣٢٨	١٩٩٣/٩٢
	٢١٥٣,٨	١٩٢٤,٩	٥٧,٥٥٦	١٢٣,٩٦٤	١٣,١٧٧	١١٠,٧٨٧	١٤,٨٥٢	٩٥,٩٣٥	١٩٩٤/٩٣
	٢٢٨٧,١	٢٠٤٧,٣	٥٨,٩٧٨	١٣٤,٨٩١	١٤,١٤٤	١٢٠,٧٤٧	١٥,٧٣٤	١٠٥,٠١٣	١٩٩٥/٩٤
	٢٤٩٧,٤	٢١٩٥,٦	٦٠,٢٣٦	١٥٠,٤٣٦	١٨,١٧٩	١٣٢,٢٥٧	١٨,١٥٩	١١٤,٠٩٨	١٩٩٦/٩٥
	٢٨٨٠,٦	٢٥٠٣,٢	٥٩,٣١٣	١٧٠,٨٥٦	٢٢,٣٨٦	١٤٨,٤٧٠	٢٢,٩٧٧	١٢٥,٤٩٣	١٩٩٧/٩٦
	٣١٠٧,٠	٢٦٣٤,٣	٦٠,٧٠٦	١٨٨,٦١٥	٢٨,٦٩٦	١٥٩,٩١٩	٢٣,١٧٤	١٣٦,٧٤٥	١٩٩٨/٩٧
	٣٥٠٠,٢	٢٩٣٦,٩	٦١,٩٩٤	٢١٦,٩٨٩	٣٤,٩١٨	١٨٢,٠٧١	٣٤,٩١٦	١٤٧,١٥٥	١٩٩٩/٩٨
	٣٨٨١,٥	٣١٩٢,٣	٦٣,٢٥٤	٢٤٥,٥٢٣	٤٣,٥٩٦	٢٠١,٩٢٧	٣٧,٥٣٥	١٦٤,٣٩٢	٢٠٠٠/٩٩
	٤٥١٠,٥	٣٦٦٨,٠	٦٤,٤٦٦	٢٩٠,٧٧٧	٥٤,٣١٣	٢٣٦,٤٦٤	٤١,٦٥٤	١٩٤,٨١٠	٢٠٠١/٢٠٠٠

الصادر: الإحصاءة ٢٠٠١/٢٠٠٠، ص ٤٢٣، ٥ من: العالم العربي الاقتصادي، العدد الأول والثاني، الجلد الرابع والخمسون، ٢٠٠١، ص ١٣٨ من تقرير الباحث
البنك المركزي المصري، التنمية الإحصائية الشهرية، مارس ٢٠٠١، العدد الأول والثاني، الجلد الرابع والخمسون، ٢٠٠١، ص ١٣٨ من تقرير الباحث
عمود (٢) من: البنك الأهلي المصري، التنمية الاقتصادية، العدد الأول والثاني، الجلد الرابع والخمسون، ٢٠٠١، ص ١٣٨ من تقرير الباحث
* بعد طرح قروض البنك للحكومة والهيئات الاقتصادية

شکل رقم (١)
تطور الدين العام المحلي خلال الفترة (١٩٩٠/٨٩ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)



الدين الحكومي
مديونية الهيئة
الاقتصادية
صافي مديونية
بنك الاستثمار القومي
الدين العام المحلي
(بمفهومه الواسع)

١٩١,٥% خلال هذه الفترة ،بمتوسط سنوى ١٠,٤% ، وهو معدل مرتفع يشير إلى مدى تضخم الدين العام المحلى وثقل العبء الملقى على الأجيال القادمة .

وعند الأخذ بالمفهوم الواسع للدين العام المحلى ستزداد حدة المشكلة ، حيث وصلت نسبة هذا الدين للناتج المحلى الإجمالى إلى أعلى نسبة لها خلال الفترة محل البحث (١٩٩٠/٨٩ - ٢٠٠١/٢٠٠٠) وهى ٩٨,٤% فى عام ١٩٩١/٩٠ كما هو موضح فى الجدول رقم (٢) ، ثم أخذت هذه النسبة فى التناقص بعد ذلك مع تحقيق الاستقرار الاقتصادى وتحسن عدة متغيرات اقتصادية كلية كمعدلات التضخم وسعر الصرف وعجز ميزان المدفوعات ، ولكن سرعان ما بدأت هذه النسبة فى التزايد مرة أخرى بدءاً من عام ١٩٩٨/٩٧ ، حتى وصلت إلى ٨٠,٤% فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ .

وقد زاد الدين العام المحلى بهذا المفهوم الواسع بنسبة ٢٨٣% خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠١/٢٠٠٠) وبمتوسط سنوى قدره ١٣,١% ، وهى معدلات أعلى من مثيلتها فى حالة مفهومه الضيق (١٢,٤%) ، مما يشير إلى تزايد صافى مديونية بنك الاستثمار القومى بمعدلات أعلى من معدلات نمو مديونيتى الحكومة والهيئات الاقتصادية . ويوضح الجدول رقم (٢) أن العلاقة بين معدل نمو الدين العام المحلى (بمفهومه الواسع) ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق لم تستمر فى اتجاه واحد طوال الفترة محل البحث ، ففي بداية الفترة باستثناء العام الأول (١٩٩٠/٨٩) كان معدل نمو الدين أقل من معدل نمو الناتج ، ثم انقلبت هذه العلاقة إلى الحالة العكسية بعد ذلك ، أى أصبح معدل نمو الدين أكبر من معدل نمو الناتج خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠١/٢٠٠٠) ، بل وتزايد معدل نمو الدين خلال هذه السنوات من ١٠,٤% فى عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ١٨,٤% فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، مما يندرج بالخطر وحثية تعديل إدارة هذا الدين . فمن الواضح أن هناك انخفاضاً ملحوظاً فى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى تلك السنوات الأربع الأخيرة عن السنوات السابقة عليها ، مما انعكس أثره بصورة واضحة على معدل نمو الدين العام المحلى ونسبته إلى الناتج الإجمالى ، نتيجة زيادة قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (١٩٩٧/٩٦ - ٢٠٠٠/٩٩) عما كان عليه فى السنوات السابقة لهذه الفترة كما هو موضح فى نفس الجدول ، ولقد تزايد هذا العجز نتيجة عدم إحداث تعديلات ملموسة فى الموازنة العامة للدولة سواء فى جانب النفقات أو فى جانب الإيرادات حتى يتكيف العجز المتحقق مع انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى ، ولا يرتفع معدل نمو الدين ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى كما حدث اعتباراً من عام ١٩٩٨/٩٧ ، حيث يترتب على انخفاض معدلات نمو الناتج حدوث أزمات الدين إذا لم يراعى ذلك عند وضع وتنفيذ الموازنة العامة للدولة^(١) . كما يلاحظ انه فى بعض السنوات ارتفع معدل نمو الدين مع ارتفاع

القيمة والميل جنبه

جدول رقم (٢)
بعض مؤشرات الدين العام المحلي خلال الفترة (١٩٩٠/٨٩ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)

نسبة الدين العام في الدين المحلي (١٠)	نسبة الدين العام في الدين المحلي (٩)	نسبة الدين العام الإجمالي % (٨)	معدل نمو الدين الإجمالي % (٧)	معدل نمو الدين العام % (٦)	الدين العام في الدين المحلي (٥)	الدين العام في الدين المحلي (٤)	الدين العام في الدين المحلي (٣)	الدين العام في الدين المحلي (٢)	الدين العام في الدين المحلي (١)	السنة
٢٢٠,٩	١٤٠,٧	٩٨,٤	٢,٧	٢٧,٩	٢١,١٩٤	٩,٥٩٦	١٤,٢٥٢	٩٦,١٠٠	٧٥,٩٢٩	١٩٩٠/٨٩
١٣٠,١	٥٣,٤	٨٩,٦	١٩,٩	٩,١	٨,٨٧٣	١٤,٠٧٠	١٥,٧٤٦	٩٨,٦١٤	٩٧,١٢٣	١٩٩١/٩٠
٧٢,٩	٦٩,٣	٧٢,٦	٣٢,٥	٧,٣	٧,٦٩٢	١٠,٥٥٥	١١,٠٩٧	١١٨,٢٨٨	١٠٥,٩٩٦	١٩٩٢/٩١
٢٧,٣	٩٦,٤	٦٣,٤	٢٤,٨	٩,١	١٠,٢٧٦	١٥,٢٦١	١٠,٦٥٩	١٥٥,٥	١٢٣,٩١٤	١٩٩٣/٩٢
٦١,٥	٩٦,٧	٦٢,٤	١٠,٦	٨,٨	١٠,٩٢٧	١٧,٩١٣	١١,٢٩٩	٢١٦,٣	١٣٤,٨٩١	١٩٩٤/٩٣
٨٨,٢	٩٤,٢	٦٣,٤	٩,٧	١١,٥	١٥,٥٤٥	١٧,١٢٢	١٦,٤٩٤	٢٣٧,٢	١٥٠,٤٣٦	١٩٩٥/٩٤
٩١,٨	١١٨,٦	٦٢,٤	٨,٤	١٣,٦	٢٠,٤٢٠	٢٢,٢٤٦	١٧,٢٢٣	٢٥٧,٢	١٧٠,٨٥٦	١٩٩٧/٩٦
٩٤,٨	٩٧,٧	٦٧,٨	٨,١	١٠,٤	١٧,٧٥٩	١٨,٧٤٥	١٨,١٧٠	٢٧٨,١	١٨٨,٦١٥	١٩٩٨/٩٧
١١٩,٩	١٤٥,٣	٧١,٨	٨,٦	١٥,٠	٢٨,٣٧٤	٢٣,٦٧١	١٩,٥٤١	٣٠٢,١	٢١٦,٩٨٩	١٩٩٩/٩٨
١٠١,٢	١٥٢,٠	٧٢,٥	١٢,١	١٣,١	٢٨,٥٣٤	٢٨,١٩٤	١٨,٢٩٢	٣٣٨,٧	٢٤٥,٥٢٣	٢٠٠٠/٩٩
١٣٢,٥	-	٨٠,٤	٦,٨	١٨,٤	٤٥,٢٥٤	٣٤,١٥٢	-	٣٦١,٨	٢٩٠,٧٧٧	٢٠٠١/٢٠٠٠

البيانات المقدّمة (١) من: التقرير رقم (١) في هذا البحث.
المصدر: (٢) وزارة التخطيط، بيانات غير منشورة.
المصدر: (٣) الأمانة العامة للوزارة الاقتصادية للفترة ١٩٩٠/٨٩ - ١٩٩٥/٩٤، بيانات غير منشورة.
المصدر: (٤) الأمانة العامة للوزارة الاقتصادية للفترة ١٩٩٥/٩٤ - ١٩٩٧/٩٦، بيانات غير منشورة.
المصدر: (٥) الأمانة العامة للوزارة الاقتصادية للفترة ١٩٩٧/٩٦ - ٢٠٠٠/٩٩، بيانات غير منشورة.
المصدر: (٦) الأمانة العامة للوزارة الاقتصادية للفترة ٢٠٠٠/٩٩ - ٢٠٠١/٢٠٠٠، بيانات غير منشورة.
Ministry of Foreign Trade, Quarterly Economic Digest, January/ July 2001. والفترة (١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠٠/٩٩)

معدل نمو الناتج ، وانخفض معدل نمو الدين مع انخفاض معدل نمو الناتج ، وذلك على خلاف الاتجاه العام للعلاقة بينهما ، وذلك كما حدث في عامي ١٩٩٧/٩٦ ، ١٩٩٨/٩٧ .

ولم تزد قيمة الزيادة السنوية في الدين عن قيمة العجز الكلي السنوي في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٨/٩٧) باستثناء عام ١٩٩١/٩٠ فقط ، ثم تغير الوضع بعد ذلك وأصبحت قيمة التغير السنوي في الدين أكبر من قيمة العجز ، وذلك اعتباراً من عام ١٩٩٩/٩٨ حتى نهاية الفترة محل البحث ، ويرجع ذلك إلى أن هذا الدين يتضمن مديونية الهيئات الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي ، ولكن لم تزد قيمة التغير السنوي في الدين الحكومي عن قيمة العجز الكلي السنوي في الموازنة العامة للدولة عدا عام ١٩٩١/٩٠ . ولكن تزايدت نسبة العجز الجارى في الموازنة العامة للدولة لقيمة التغير السنوي في الدين حتى وصلت إلى ٢٥,٥% في عام ٢٠٠٠/٩٩ ، أى أن ربع قيمة التغير السنوي في رصيد الدين العام المحلى يوجه لتغطية العجز في الموازنة الجارية .

كما يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن قيمة الزيادة السنوية في الدين كانت تغطى غالبية الاستثمار الحكومى ، وليس بالكامل ، وذلك ابتداءً من ١٩٩٢/٩١ وحتى عام ١٩٩٦/٩٥ ، ثم أصبحت قيمة هذه الزيادة السنوية في الدين أكبر من قيمة الاستثمار الحكومى حتى نهاية الفترة محل البحث (باستثناء عام ١٩٩٨/٩٧) ، وهذا يشير إلى تزايد أى من العجز الجارى أو العجز في التحويلات الرأسمالية أو كلاهما وتغطيتهما بالاقتراض ، بالإضافة إلى تزايد مديونية كل من الهيئات الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي ، مما أدى إلى تضخم الدين العام المحلى بالصورة التى أصبح عليها في نهاية الفترة محل البحث ، لأن تغطية الإنفاق الجارى بالاقتراض لا تحقق أى عوائد يمكن عن طريقها تغطية أعباء خدمة الدين ، على عكس بعض مجالات الإنفاق الاستثمارى التى يمكن أن تدر عوائد تسدد أعباء خدمة الدين دون أن تؤدي إلى تضخم الدين بالصورة الحالية ، وبالتالي من الصعب قبول استمرار تغطية العجز الجارى والعجز في التحويلات الرأسمالية عن طريق الاقتراض الداخلى .

يلاحظ من الجدول رقم (٢) خصوصية عام ١٩٩١/٩٠ بالنسبة للدين العام وتغيره وجميع المؤشرات الخاصة به عن السنوات التالية لها ، ربما يرجع ذلك إلى أن هذا العام هو الذى بدأ فيه تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى وما اتخذ من إجراءات بشأن تنفيذه . كما يلاحظ أيضاً أن عام ١٩٩٧/٩٦ هو عاماً فاصلاً ما بين السنوات السابقة عليه والسنوات التالية له بالنسبة لمعدلات نمو العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل الدين العام الداخلى والمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة به كالناتج المحلى الإجمالى وعجز الموازنة العامة للدولة ، كما زاد الوضع سوءاً بصورة ملحوظة في الأعوام الثلاثة الأخيرة من الفترة محل البحث ، خاصة بالنسبة لتزايد حجم الدين العام وعجز الموازنة العامة للدولة . ويرجح أن يكون السبب

في ذلك هو أزمة دول جنوب شرق آسيا في صيف ١٩٩٧ ، وآثارها على الاقتصاد المصري مع بداية دخول هذا الاقتصاد في مرحلة من الركود الاقتصادي . كما تجدر الإشارة إلى أن التغير السنوي في الدين العام كان أكبر من قيمة الاستثمار الحكومي بصورة متزايدة خلال الاعوام ١٩٩٧/٩٦ ، ١٩٩٩/٩٨ ، ٢٠٠٠/٩٩ ، على الرغم من تزايد الاستثمار الحكومي خلال هذه السنوات لتمويل المشروعات الاستثمارية الكبيرة التي شرعت مصر في إقامتها ابتداءً من عام ١٩٩٧/٩٦ مما يشير إلى استخدام هذا الدين في تغطية عجزاً جارياً أو عجزاً في التحويلات الرأسمالية ، وليس فقط عجزاً في تمويل الموازنة الاستثمارية ، بالإضافة إلى استخدامه في تمويل بعض استثمارات الهيئات الاقتصادية التي تعاني من العجز المالي .

١-٢: تطور هيكل الدين العام المحلي :

يتكون الدين العام المحلي كما سبق الذكر من الدين الحكومي ومديونية الهيئات الاقتصادية وصافي مديونية بنك الاستثمار القومي ، وسيتم التركيز في هذا الجزء على هيكل الدين الحكومي وهيكل موارد بنك الاستثمار القومي ، وذلك لمحدودية مديونية الهيئات الاقتصادية بالنسبة لاجمالي الدين العام المحلي من ناحية ولعدم تعدد مكونات هذه المديونية من ناحية أخرى فهي أما قروض من بنك الاستثمار القومي ، أو قروض من الجهاز المصرفي .

جدول رقم (٣)

تطور هيكل الدين الحكومي*

خلال الفترة (١٩٩٠/٨٩ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)

القيمة بالمليار جنيه

السنة	سندات الخزائنة العامة	%	أذون الخزائنة العامة	%	سندات أخرى	%	قروض بنك الاستثمار القومي	%
١٩٩٠/٨٩	٣٤,١٠٨	٥٨,٧	-	-	٥,٣٩٣	٩,٣	١٢,٩٩٩	٢٢,٤
١٩٩١/٩٠	٣٤,٢٤٥	٤٥,١	٤,٠٠٧	٥,٣	١٦,٢١٨	٢١,٤	١٥,٠٥٢	١٩,٨
١٩٩٢/٩١	٤٢,٦٠٤	٥٢,٥	١٧,٠٥٣	٢١,٠	١٦,٧١٦	٢٠,٦	١٥,٨١٩	١٩,٥
١٩٩٣/٩٢	٤١,٠٧٩	٤٧,٠	٣٠,٥٣٦	٣٥,٠	١٧,١٦١	١٩,٧	٢٠,٩٦٢	٢٤,٠
١٩٩٤/٩٣	٣٨,٠٠٧	٣٩,٦	٣٥,١٧١	٣٦,٧	١٥,٥٦٥	١٦,٢	٢٨,٣٥٩	٢٩,٦
١٩٩٥/٩٤	٤٠,٩٥٩	٣٩,٠	٢٦,٨٨٢	٢٥,٦	١٥,٨٤٩	١٥,١	٣٦,٥٩٩	٣٤,٩
١٩٩٦/٩٥	٣٩,٨٤٨	٣٤,٩	٢٧,٢٨٢	٢٣,٩	١٦,١٦٦	١٤,٢	٤٤,٦٤٣	٣٩,١
١٩٩٧/٩٦	٤٠,٤٤٦	٣٢,٢	٣٣,١٣١	٢٦,٤	١٦,٤٧٦	١٣,١	٥٥,٤٥٩	٤٤,٢
١٩٩٨/٩٧	٣٥,٤٤٦	٢٥,٩	٣٨,٠٠٠	٢٧,٨	١١,٢٠٨	٨,٢	٦٨,٨٨٤	٥٠,٤
١٩٩٩/٩٨	٤٠,٨٣٠	٢٧,٧	٢٥,٥٥٨	١٧,٤	١١,٢٩٦	٧,٧	٧٨,٩٩٩	٥٣,٧
٢٠٠٠/٩٩	٤٠,٨٣٠	٢٤,٨	٢٥,٣٩٣	١٥,٤	١١٣,٢٣٩	٧,٠	٨,٨٩٨	٥٤,١

المصادر : الفترة (١٩٩٠/٨٩ - ١٩٩٢/٩١) من الجالس القومية المتخصصة ، الدين العام المصري الخلى

والخارجي ، الكتاب السنوى ١٩٩٧ - ١٩٩٨

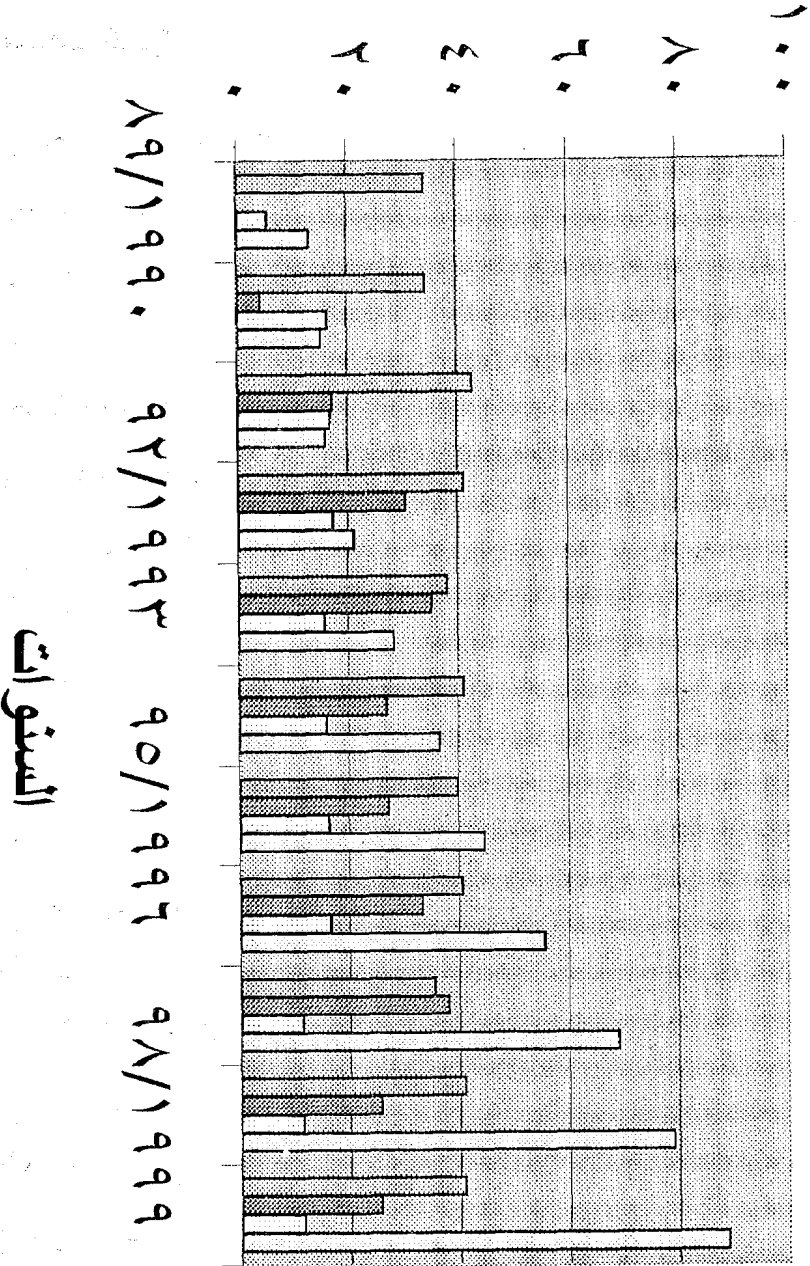
الفترة (١٩٩٣/٩٢ - ٢٠٠٠/٩٩) من :

*Ministry of Foreign Trade, Quarterly Economic Digest, January/ July 2001

بدون طرح أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفى من إجمالى الدين الحكومى .

القيمة بالمليار جنيه

شكل رقم (٢)
تطور هيكل الدين العام الحكومي خلال الفترة
(٢٠٠١/٢٠٠٠ - ١٩٩٠/١٩٨٩)



- سندات الخزائن العامة
- أذون الخزائن العامة
- سندات أخرى
- قروض بنك الاستثمار القومي

ويتكون الدين الحكومي من ثلاث مصادر رئيسية هي : سندات الخزنة العامة ، وأذون الخزنة العامة ، والاقتراض من بنك الاستثمار القومي ، بجانب إصدار سندات أخرى كسندات الإسكان والطاقة البديلة وسندات التنمية الدولارية وخلافه .

يوضح الجدول رقم (٣) تغير هيكل الدين الحكومي خلال الفترة (١٩٩٠/٨٩ - ٢٠٠٠/٩٩) ، حيث اعتمدت الحكومة اعتماداً كبيراً على سندات الخزنة العامة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة دون إصدار أذون خزنة ، ثم أصبحت تعتمد اعتماداً كبيراً على الاقتراض من بنك الاستثمار القومي ، بالإضافة إلى إصدارها أذون خزنة ، مع تخفيض اعتمادها بصورة كبيرة على سندات الخزنة العامة . كانت تمثل سندات الخزنة العامة ٥٨,٧% من الدين الحكومي في عام ١٩٩٠/٨٩ ، تناقصت هذه النسبة حتى وصلت إلى ٢٤,٨% فقط في عام ٢٠٠٠/٩٩ ، وذلك في مقابل تزايد نسبة الاقتراض من بنك الاستثمار القومي من ٢٢,٤% فقط في عام ١٩٩٠/٨٩ إلى ٥٤% في عام ٢٠٠٠/٩٩ ، بالإضافة إلى بداية إصدارها لأذون الخزنة في عام ١٩٩١/٩٠ بنسبة ٥,٣% من إجمالي الدين الحكومي ، ووصلت إلى ٣٦,٧% في عام ١٩٩٤/٩٣ ، ثم بدأت في التناقص حتى وصلت إلى ١٥,٤% فقط في عام ٢٠٠٠/٩٩ .

ولقد تم إصدار أذون الخزنة بأسعار فائدة مرتفعة بهدف امتصاص فائض السيولة في الاقتصاد المصرى في بداية التسعينيات ، وذلك لتخفيض معدلات التضخم ، بجانب مساهمتها بالقطع في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والحد من ظاهرة الدولار . وبالفعل انخفضت نسبة أذون الخزنة العامة في الدين الحكومي ومعدلات فائدتها بعد تحقيق الهدف التي تم إصدارها من أجله ، كما تم تعديل هيكلها بزيادة المصدر منها ذات الآجال الأطول ، وتخفيض نسبة المصدر منها ذات الآجال القصيرة ، ولكن وصل رصيدها في نهاية الفترة محل البحث إلى ستة أضعاف رصيدها في بداية إصدارها في عام ١٩٩١/٩٠ ، وهي زيادة كبيرة خلال تسع سنوات فقط مع الأخذ في الاعتبار مخاطر هذا النوع من الدين قصير الأجل ذات الأعباء الكبيرة في خدمته . مع ملاحظة أن حوالي ٨٠% من قيمة هذه الأذون تكون من نصيب البنوك سواء أكانت حكومية أو خاصة ^(٢) ، مما يعنى أن الحكومة تحصل على جزء من مدخرات القطاع العائلى وقطاع الأعمال بطريق غير مباشر عن طريق الجهاز المصرفى ، وذلك لتمويل العجز في موازنتها العامة ، مما قد يؤثر على موارد تمويل الاستثمار الخاص مع انخفاض معدل الادخار المحلى .